العربية. وحسب هذا الرأي، فان هناك مؤشرات عديدة تدل على ان الجيوش العربية في سبيلها الى ان تحسن من نوعيتها بصورة جذرية. وأحصى د. ايتان ما يقارب عشرة متغيرات حدثت في الماضي القريب، تشتمل على طابع تحول نوعي ـ استراتيجي لدى الجيوش العربية. وتتراوح هذه بين محاولات الجيوش العربية تطوير نظرية مستقلة في الحرب والاهتمام بتنمية مهارات قواتها عبر اكتساب خبرات أجنبية خلال مناورات مشتركة مع دول متقدمة، ونوعية الشراء والتسابق الى ادخال وسائل قتال حديثة ومتطورة تقنياً، والاستثمار في صناعة عسكرية محلية.

ويعتقد د. ايتان بأن اسرائيل تواجه، في الواقع، منافسة قاسية في مجال التحسين النوعي، بسبب ما تتمتع به الدول العربية من موارد مالية كثيرة تساعدها في تطوير، وشراء، اسلحة متقدمة. ويطلق على هذا التنافس التشبيه الشائع بالاصطلاحات الرياضية بقوله: ان المنافسة ليست ضد مجموعة من الدرجة الثالثة، بل ضد مجموعة من الفريق القومي (الدول العربية مجتمعة). وعلى الرغم من انه يشكك في قدرة الدول العربية في الفوز في هذا الصراع (!)، الاّ انه يؤكد ان القول بأن لدى الجيوش العربية اعداداً كبيرة من الافراد ووسائل القتال، بينما تمتاز اسرائيل بتفوقها النوعي، يعتبر خطأ خطيراً، وذلك بسبب تجاهل ان الجيوش العربية تبذل جهودها لتحسين نوعية قواتها.

حدود القوة

اذا كان يمكن تشبيه معادلة «الامن القومي» وفق المعادلات الرياضية، فانه يمكن اختصار معادلة «الامن القومي» على النحو التالي: ضغوط وتحديات خارجية (أمنية وسياسية) تحدد الاهداف السياسية والامنية، مقابل ضغوط وضرورات داخلية تتحكم في الوسائل والموارد المخصصة لتلبية هذه الاهداف. وبينما تتكون الضغوط الخارجية، أساساً، من التهديد العسكري الذي تشكله الدول العربية على اسرائيل ـ وفق المعادلة الامنية الاسرائيلية ـ فان الضغوط والقيود الداخلية تنبع من عوامل الميزانية، والديمغرافيا، والجغرافيا، أي من المكوّنات الجيو ـ استراتيجية للدول. ما هو العامل الحاسم، اذاً، في التأثير في بناء القوة ؟ أهي الضغوط والاهداف التي تشكل بمجموعها التحديات الامنية والسياسية، أم تأثير الموارد الاقتصادية والديموغرافية ؟ هذا هو السؤال الاول. أما السؤال الثاني، فهو ايهما يشكل عامل الاعاقة الاساسي في الشق الثاني في اطار المعادلة، قيود الميزانية (الاقتصاد)، أم القيود الديمغرافية (القوة البشرية)، في سياق بناء القوة وتعاظمها ؟ هذان السؤالان يشكلان المحور الاساسي في الجزء الثالث من موضوع النقاش المكرّس للبحث في القيود الداخلية على بناء القوة.

١ ـ قيود الميزانية: كبح التوازنات، واعادة تعريف استراتيجية الأمن

ان الاستنتاج الرئيس الذي يؤكده العميد يوسف معيان يرسم لوحة متشائمة لامكان الاستمرار في تعزيز نفقات الدفاع، وتالياً الحفاظ على الاستثمار في ميزانية التعاظم، بدون ادخال تعديل على استراتيجية الامن الاسرائيلية. فعند الشروع في مناقشة مسألة عبء ميزانية الدفاع على الاقتصاد الاسرائيلي، يجب تأكيد ثلاثة معطيات اساسية تميّز، حالياً، الاقتصاد الاسرائيلي:

- تشكل نفقات الدفاع ربع الانتاج القومي الخام. وهذه النسبة هي أعلى من أي نسبة في أي دولة في العالم.
- نفقات الحكومة تتساوى، بل تتخطى الانتاج القومي الخام. وهذا يعني احتمال تقلّص الانتاج القومي الخام على المدى البعيد، اذا لم يتم تقليص نفقات الحكومة، وزيادة الانتاج.
- الدَيْن العام يتزايد. وهذا المعطى لا يسهل الحصول على أموال في المجال المصرفي. لذلك، فالعامل الوحيد الذي يتيح لاسرائيل الحصول، باستمرار، على قروض، هو وقوف الولايات المتحدة وراءها.

وتقود هذه السمات الى: ١ ـ نقص في الموارد القومية التي يمكن توظيفها في زيادة الانتاج القومي؛ ٢ ـ دَيْن متراكم متسارع، للولايات المتحدة؛ ٣ ـ اضمحلال زيادة قوة الجيش من المصادر الخاصة.